J. Agric. Sci. Mansoura Univ., 27 (12): 8411 - 8427, 2002

THE GAB BETWEEN THE RECENT & EXPECTED SOCIAL FUNCTIONS FOR SOME RURAL ORGANIZATIONS IN SOME GOVERNORATES.

Rihan, I. I. and A. M. Shafik
Rural Society and Agric Extension Dept. Fac. of Agric. Ain Shams Univ.

الفجوة بين الوظائف الاجتماعية الراهنة والمأمولة لبعض المنظمات** الريفية في بعض محافظات الجمهورية

إبراهيم إبراهيم ريحان* و عبد العزيز محمد شفيق*
*** قسم المجتمع الريفي والإرشاد الزراعي ـ كلية الزراعة ـ جامعة عين شمس**

الملخص

استهدفت الدراسة الحالية التعرف علي الوظائف الاجتماعية الراهنة والمأمولة من بعض المنظمات التنموية الريفية ، وحجم الفجوة بين تلك الوظائف الاجتماعية (المأمولة ـ الراهنة)، وما هي المشاكل التي تواجهها والحلول المناسبة من وجهة نظر المبحوثين. ولتحقيق أهداف الدراسة ، تم اختيار محافظة من كل من الوجه البحري (الدقهلية) ، وشمال الصعيد (المنيا)، وجنوب الصعيد (سوهاج) ، ومحافظات الحدود (شمال سيناء) ، ثم تم اختيار قرية من كل مستوي من مستويات الريفية (عالي ، متوسط ، منخفض الريفية) بكل محافظة من المحافظات المختارة (عدا محافظة سوهاج مستويان فقط عالي ومنخفض الريفية). واشتملت الدراسة علي ١٩٩ منظمة منها ١٦٣ مدرسة ، ٣٦ جمعية تنمية مجتمع محلي ، وقد بلغ عدد المبحوثين بالدراسة من أرباب الأسر نحو ٤٩٤ مبحوثا بواقع (١٥٥) مبحوث بالدقهلية ، (٩٨) بالمنيا ، (١٠٣) بسوهاج ، (١٣٨) بشمال سيناء. وقد تم الاستعانة بأداتين من أدوات جمع البيانات هما: استمارة استبيان بالمقابلة ، وحلقات النقاش ، وقد تم الاستعانة بفريق بحثي من أبناء المجتمع المحلي بعد تدريبهم بالإضافة إلي الباحثين لجمع الاستمارات وتنظيم حلقات النقاش. وقد استغرقت فترة جمع البيانات نحو عام كامل اعتبارا من سبتمبر عام ١٩٩٩.

وقد أشارت نتائج الدراسة إلي أن المتوسط العام للفجوة للمنظمات التعليمية (المدارس) بلغ نحو (٥٥,٥%) ، وكان أعلاها في محافظة سوهاج (٨٨,٩%) ، وأقلها في محافظة الدقهلية (٢٢,٢%). وبلغ نحو (٤٠,٦%) للمنظمات الأهلية (جمعيات تنمية المجتمع المحلي) ، وكان أعلاها في محافظة شمال سيناء (٦٢,٥%) ، وأقلها في محافظتي الدقهلية ، وسوهاج (٢٥% لكل منهما). وقد خلصت الدراسة إلي اقتراح مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة إعادة النظر في اللوائح والقوانين والتشريعات المنظمة لعمل المنظمات الريفية ، ووضع استراتيجية تنموية للنهوض بها، ووضع خطة تدريبية متكاملة للنهوض بمعارف ومهارات العاملين بها ، وتفعيل دور العمل التطوعي للمنظمات غير الحكومية كجمعيات تنمية المجتمع المحلي والتعاونيات ، وضرورة تبني وزارتي التنمية المحلية والشئون الاجتماعية خطة لتوعية وتثقيف المنظمات الحكومية العاملة في المجال التنموي بالريف المصري .

المقدمة

تعتمد استراتيجية التنمية الريفية في كثير من دول العالم الثالث علي المنظمات الرسمية التي تعمل في العديد من مناحي التنمية ، حيث تنشأ تلك المنظمات لإشباع الحاجات الأساسية والمتنوعة للإنسان ، وتعينه علي حل المشاكل التي تواجهه أثناء سعيه لتحقيق احتياجاته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ...الخ.
والمنظمات بصفة عامة عبارة عن وحدات اجتماعية يتم بناؤها بشكل مقصود لتحقيق أهداف يعجز الجهد الفردي عن تحقيقها. فهي كيان رسمي محدد يتضمن اللوائح ، وقواعد العمل وتوزيع القوة والسلطة بين الأفراد بطريقة تضمن إنجاز الأعمال. كما يتم باستمرار فحص ومراجعة ما تقوم به المنظمة ، وهذا ما يجعلها تختلف عن الوحدات الاجتماعية الطبيعية كالأسرة والمجتمع المحلي.

**** مأخوذة من دراسة تطوير وتحديث التنظيمات الريفية ـ أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا ـ مشروعات الخطة الخمسية الرابعة ـ الشعبة المشتركة لبحوث تنمية القرية ـ القاهرة ٢٠٠٠م.**

ولأهداف ووظائف المنظمة أهمية كبري حيث تعطي للمنظمة شرعية وجودها ، وهي التي تحدد الاتجاه الذي ينبغي أن تتركز عليه أنشطتها ، وهي التي تمثل الأساس الموضوعي الذي في ضوءه يتم تقييم

أعمالها وأنشطتها.
وفي الريف المصري تتعدد المنظمات القائمة علي خدمته وتنميته ، متخذة أنماطاً متعددة من حيث الشكل والتكوين منها المنظمات الحكومية كالوحدة المحلية القروية والوحدات الصحية الريفية والمدارس ، وكذلك المنظمات الشعبية القائمة علي الجهود التطوعية كجمعيات تنمية المجتمع المحلي ، وجمعيات الرعاية الاجتماعية ، والمنظمات الشعبية القائمة بأنشطة اقتصادية من منظور اجتماعي كالتعاونيات بمختلف صورها ومستوياتها.
وتتمايز المنظمات الريفية من حيث وظائفها الاجتماعية التي تأسست لأدائها ، وهو ما ينعكس علي طبيعة هياكلها التنظيمية ومصادر تمويلها وأساليب إدارتها وعملها.ومع غياب استراتيجية حقيقية للتنمية الريفية المتكاملة في مصر سلكت هذه المنظمات طريقها التنموي تبعاً لنظرة المسئولين عنها والتي التقت أحياناً وتضاربت أحياناً أخرى ، وهو ما نشأ عنه فجوات واضحة في العمل التنموي المنظم في الريف المصري ، ونتج عنه فجوة واضحة بين ما هو مأمول من تلك المنظمات وبين ما هو قائم من أدوار لها. ونظرا لتعدد المنظمات التنموية الريفية فسوف تقتصر الدراسة الحالية علي نموذجين من المنظمات الريفية التي تقدم خدماتها للمواطنين ، والتي رؤى عند اختيارها أن تكون ذات طبيعة متباينة سواء في نوعية الخدمة المقدمة أو تبعيتها (حكومية ، أهلية) ، وتنحصر تلك المنظمات في: المنظمات التعليمية (المدارس) ، المنظمات الأهلية (جمعيات تنمية المجتمع المحلي).

مشكلة الدراسة

وبناءاً علي ما سبق يمكن بلورة مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة علي التساؤلات التالية:
١ـ ما هي الوظائف الاجتماعية الراهنة التي تقوم بها بعض المنظمات التنموية الريفية؟
٢ـ ما هي الوظائف الاجتماعية المأمولة من تلك المنظمات في ضوء القوانين واللوائح المنظمة لعمل كل منها ، وما هي رؤية أبناء المجتمع المحلي لما يجب أن تكون عليه؟
٣ـ ما هو حجم الفجوة بين الوظائف الاجتماعية الراهنة والمأمولة لتلك المنظمات؟
٤ـ ما هي المشاكل التي تواجه تلك المنظمات؟
٥ـ ما هي الحلول المقترحة لحل المشاكل ولتفعيل دور تلك المنظمات؟

أهداف الدراسة

تتلخص أهداف الدراسة في محاولة الإجابة علي التساؤلات السابق الإشارة إليها في مشكلة الدراسة.

خطة الدراسة

تحقيقا لأهداف الدراسة تم وضع خطة تضمنت العناصر التالية:
١ـ الاطار المرجعي والدراسات السابقة.
٢ـ الطريقة البحثية.
٣ـ عينة الدراسة وأدواتها.
٤ـ متغيرات الدراسة وطرق القياس.
٥ـ نتائج الدراسة.
٦ـ المناقشة العامة للنتائج والتوصيات.

الإطار المرجعي والدراسات السابقة

تختلف وجهات النظر حول مفهوم المنظمة نظرا للتباين في الهدف والقصد من التعريف ، وكذا الاختلاف في المواقف التي يتم التعامل فيها مع المفهوم. فقد ينظر إلي المنظمة علي أساس مفهوم التنظيم وبالتالي فهي وظيفة من وظائف الإدارة ، أما إذا نظرنا إليها باعتبارها كيان عضوي واجتماعي فإننا سنهتم بمستوي الأداء وجوانبه السلوكية الرسمية وغير الرسمية كفعاليات وممارسات ناجمة عن العلاقات القائمة بسبب وجود الأعضاء في هذه المنظمة ، كما أن اتساع نطاق التعامل مع مفهوم المنظمة علي مستوي التخصصات المعرفية وعلي نحو خاص في العلوم السلوكية كالاقتصاد والسياسة والاجتماع وعلم النفس وعلم الإنسان أدي إلي تباين واختلاف مفهوم المنظمة ، فالاقتصادي ينظر إلي المنظمة "كوحدة اقتصادية" أهدافها إنتاجية أو توزيعية ، كما يهتم بمفهوم تقسيم العمل وتنسيق الجهود بهدف الوصول إلي كفاءة الوحدة الاقتصادية (المنظمة) ، في حين يتناول الاجتماعي مفهوم المنظمة باعتبارها "وحدة اجتماعية" تحقق أهدافاً

اجتماعية معينة عبر عمليات التفاعل الاجتماعي ، أو قد يتعامل مع المفهوم بوصفه يستهدف تطبيع السلوك الإنساني وتنظيمه وصولاً إلي النمطية المطلوبة ، بينما يركز الإداري اهتمامه في "الوظائف الإدارية" التي يمكن أن تؤدي من خلال التنظيم إلي تقليص التكلفة وتحقيق الكفاءة بالاستخدام الأمثل للموارد عن طريق تحليل المنظمة وإعادة تصميم هياكلها وتحليل العمل وإعادة تنسيق إجراءاتها.

وعلي الرغم من تباين التعريفات التي تناولت مفهوم المنظمة الاجتماعية إلا أنه يمكن استخلاص بعض العناصر الرئيسية التي تميزها وهي:

١ـ تتكون المنظمة من مجموعة من الأفراد المحددين يعملون بها ، ويشغلون مناصب معينة ومن خلال تلك المناصب يؤدون أدوارا محددة.

٢ـ لابد وأن يكون للمنظمة هدفاً محدداً تسعي لتحقيقه من خلال أداء أفرادها لأدوارهم التي ارتضوها بمحض إرادتهم ، علي ألا يتعارض هذا الهدف/أهداف مع نظم المجتمع ومعاييره وقيمه.

٣ـ لابد وأن يكون للمنظمة نظاماً منظماً للعلاقات بين أفرادها بما يضفي عليها طابعاً بنائياً خاصاً. ويتكون هذا الطابع البنائي من مجموعة القواعد والمعايير التي تحكم سلوك أفراد تلك المنظمة. وتتلخص وظيفته في كونه محددا ومنسقا لأدوار الأفراد جميعا داخل المنظمة.

٤ـ لكل منظمة مواردها الخاصة ووسائلها لتحقيق أهدافها المحددة.

٥ـ لكل منظمة نطاق جغرافي أو وظيفي معين تعمل في إطاره.

وإذا كانت الأيديولوجية هي الإطار المرجعي التي تعمل في ظله المنظمات ، والذي في ضوءه تتخذ القرارات فيما يتصل بالسياسات وترتيب الأولويات وتخصيص الموارد ، وطرق مواجهه المشكلات ، وتلبية احتياجات الجماهير ، فإن إدارة المنظمات تستطيع دائماً أن تؤثر في نوعية القرارات بطرح البدائل خاصة في ظروف عدم التأكد أو اللا يقين. في هذا الإطار يبدو واضحاً أن بناء المنظمة علي أساس المشاركة يعد البديل الوحيد الذي يوفر المناخ المناسب للتوصل إلي القرار الأمثل الذي يمكن بتطبيقه تفادي الكثير من المشكلات والعقبات.

وقد تزايد في الآونة الأخيرة استعانة المنظرين والباحثين بمنهج النظم كأداة أو وسيلة لبناء نموذج تطبيقي لتمثيل وضبط العلاقات المتشابكة في موقف اجتماعي ما *"مليكة" (١٩٨٩)*. والنظام System أو النسق كما يطلق عليه البعض عبارة عن تنظيم يضم مجموعة من الأجزاء المترابطة ، تتميز بالاعتماد المتبادل فيما بينها وتشكل كيانا واحدا أو وحدة واحدة.

وطبقاً لمنهج النظم يمكن اعتبار المنظمة كلُ معقد يتكون من مجموعة من العناصر أو النظم الفرعية المتفاعلة التي يعتمد كل منها علي الأخر ومن ثم فإن التغير الذي قد يطرأ علي أي جزء من النظام يستتبعه بالضرورة تغير في جزء آخر أو أكثر من ذلك النظام *"مليكة" (١٩٨٩)*. وكذلك الحال يمكن اعتبار المنظمة نظاماً أو نسقاً مفتوحاً بفعل العلاقات التبادلية والتفاعلات المستمرة مع البيئة حيث تستورد المنظمة الطاقة من البيئة المحيطة في صورة مدخلات Inputs ، يتم إعادة مزجها داخل المنظمة خلال تقنيات وأساليب علمية "العمليات التحويلية المحورية" Throughputs لخلق منتج جديد أو خدمة جديدة "مخرجات" Outputs يتم إعادة تصديرها إلي البيئة الخارجية. معني ذلك أن المنظمة في الأساس عبارة عن نظام طاقة من مدخلات ومخرجات ، حيث يستخدم العائد المتحصل عليه من المخرجات سواء في صورة أرباح أو فوائض في إعادة تنشيط وحفظ النظام من خلال ميكانيزم للضبط أو التحكم الذاتي يعرف باسم التغذية المرتدة أو إرجاع الأثر.

ولكي تحافظ المنظمة علي بقائها واستمرارها يتعين عليها مواجهة النزعة الموجودة لدي كل النظم للفناء Entropy عن طريق استيراد كمية أكبر من الطاقة المتوافرة في البيئة الخارجية بحيث تفوق نظيرتها المصدرة من قبل المنظمة.

ورغم التبادل المستمر بين الطاقة المستوردة والمصدرة ، فإن المنظمة باعتبارها نظاما مفتوحا يتسم عملها بحالة من الاستقرار حيث تنزع نسب تبادلات الطاقة والعلاقات المتبادلة بين أجزاء النظام إلي أن تظل شبه ثابتة (حالة التوازن) بنفس الطريقة التي يحاول الجسم البشري بها الحفاظ علي توازنه وحيويته.

في ضوء المناقشة السابقة يمكن القول بأن المنظمات الاجتماعية عبارة عن أنساق اجتماعية مفتوحة تؤثر وتتأثر بالبيئة الاجتماعية Open Social System التي تعمل في إطارها. من هذا المنظور يتحتم دراسة المنظمة ككيان كلي آخذين في الاعتبار العلاقات المتبادلة بين أجزائها من ناحية ، والعلاقات المتبادلة بينها وبين البيئة المحيطة من ناحية أخري.

والمنظمة باعتبارها أداة من أدوات التغيير والتنمية يجب أن تنسق أهدافها وديناميات عملها مع أهداف وديناميات المجتمع المتغير لضمان بقائها واستمرارها.

أما عن تصنيف المنظمات فقد تعددت أسس تصنيفها ، فقد أشار *"عنتر" (١٩٨٩ـ ص ٤٣)* نقلاً عن "بلاو وسكوت" ، إلي تصنيفها وفقا للاستفادة إلي منظمات نفعية أو اقتصادية ، ومنظمات خدمية ،

ومنظمات تبادل المنفعة ، ومنظمات ذات النفع العام. كما يصفها"*جاد الرب" (١٩٨٩ ـ ص٦٢)* نقلاً عن "انزيوتي" وفقاً لنوع السلطة إلي منظمات معيارية ، ومنظمات إجبارية ، كما يصفها"*أحمد" (١٩٧٤ - ص٨٧)* نقلاً عن "Hicks" إلي منظمات رسمية ، ومنظمات غير رسمية.

أما عن التصنيف وفقاً للأهداف أو الوظائف التي تؤديها تلك المنظمات لأعضائها والمستفيدين منها ، فإن المنظمات تؤسس بغرض تحقيق هدف معين أو عدة أهداف ، إلا أنها تسعي لإشباع رغبات وحاجات المتعاملين معها ، وفي هذا الإطار يصنف"*أحمد" (١٩٧٨ - ص٨٨)* المنظمات إلي: منظمات حكومية ، واقتصادية ، ودينية ، وخدمات ، واجتماعية ، والحماية أو الوقائية ، كما يصنفها"*وهبة" (١٩٩١ - ص٣٤)* إلي منظمات الموارد وتشمل: جميع المنظمات التي تقوم بتقديم مستلزمات الإنتاج أو خدمات أفراد المجتمع في شكلها المادي أو العيني ، كبنوك القري ، والجمعيات التعاونية الزراعية ، والمنظمات المعيارية: وهي التي توجه سلوكيات أعضائها إلي الوجهة المرغوبة ، أي تضع قوالب محددة لأنماط السلوك السليم ، كدور العبادة ، والمدارس ، ونوادي الشباب ، ومنظمات السلطة: وهي التي لديها النفوذ والقوة والسلطة لتحقيق الانضباط ومنع الخروج علي الشريعة والقوانين ، وكذا منع التعارض والصراع بين أفراد وهيئات المجتمع كالمجالس المحلية القروية وأقسام الشرطة.

وتعد المنظمات التنموية الريفية بالنسبة لجماهير الريفيين بمثابة العقل في الكائن البشري فهي المدبر والمحرك والمخطط والمنشط والموجه لكافة مناشط الحياة الريفية ، بل ولا نبالغ إذا قلنا أنها المسئولة عن قيادة حركة التغيير والتنمية.

ولقد تأثرت المنظمات التنموية الريفية في جمهورية مصر العربية عبر تاريخها الطويل بمتغيرات سياسية واقتصادية عدة كان لها أثراً مباشراً في تحجيم دورها أحياناً وانطلاقها أحياناً أخري ، وباختصار فلقد كانت المنظمات الريفية انعكاساً صادقاً وأميناً للأحوال السياسية والفكرية والظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد.

أما عن دور المنظمات - موضع الدراسة - في الريف فإن المنظمات التعليمية كالمدارس والجامعات تهدف إلي بناء وتنمية شخصية النشء والشباب عقلياً وجسمانياً وخلقياً وقومياً وتزويدهم بالقدر المناسب من المعارف والمهارات الفنية والعلمية .

ويعرف القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ *"الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية" (١٩٩٨ ـ ص ٥)* الجمعية بأنها "كل جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة أو غير معينة تتألف من أشخاص طبيعيين لا يقل عددهم عن عشرة أشخاص أو من أشخاص اعتباريين بغرض غير الحصول على ربح مادي".

أما عن دورها في تنمية المجتمع فتقوم جمعيات تنمية المجتمع المحلي بعدة وظائف تنموية أساسها دراسة مشكلات واحتياجات المجتمع المحلي سواء كانت ثقافية أو اجتماعية أو اقتصادية وإيجاد الحلول الذاتية لها عن طريق تنظيم الجهود الشعبية والاستفادة بالإمكانيات المتاحة في البيئة "خليفة" (١٩٨٦ ـ ص ٧٨).

ولقد حددت دراسات كل من *"عبد المجيد" (١٩٨١ ـ ص ٢٧،٢٨)* و*"خليفة" (١٩٨٦ ـ ص٨١)* و*"أحمد" (١٩٨٥ ـ ص٣٥٨)* الوظائف الأساسية لجمعيات تنمية المجتمع المحلي في: تنفيذ المشروعات العامة التي تحتاجها القرية كإقامة المساجد ودور الضيافة ، المساهمة في محو الأمية وبرامج الإرشاد والتوعية وإنشاء المكتبات ، تدريب أفراد الأسرة علي الصناعات البيئية وتوفير الخامات لها ، تحسين الأحوال العامة في المجتمع المحلي من حيث الاشتراك في صيانة المرافق العامة ، وزراعة الأشجار ، ونظافة القرية ككل ، رعاية الطفولة والأمومة وذلك بإنشاء دور الحضانة وتوجيه المرأة إلي الاستفادة من الخدمات الصحية المتاحة.

منهج وفرض الدراسة/الطريقة البحثية

استخدمت الدراسة الحالية أسلوب التحليل المقارن للوظائف الاجتماعية الراهنة للمنظمات الريفية المختارة والمأمول منها لتحديد الفجوة القائمة بين تلك الوظائف الاجتماعية. وتحقيقاً لهدف الدراسة الثالث ، تم صياغة الفروض العامة التالية:

الفرض العام الأول:

وينص علي "وجود فجوة بين الوظائف الاجتماعية الراهنة والمأمولة للمنظمات التعليمية (المدارس). ومن هذا الفرض العام تم اشتقاق فرضاً إحصائياً (١) مؤداه "عدم وجود فجوة بين الوظائف الاجتماعية الراهنة والمأمولة للمنظمات التعليمية (المدارس).

الفرض العام الثاني :

وينص علي " وجود فجوة بين الوظائف الاجتماعية الراهنة والمأمولة للمنظمات الأهلية (جمعيات تنمية المجتمع المحلي). ومن هذا الفرض العام تم اشتقاق فرضاً إحصائياً (٤) مؤداه "عدم وجود فجوة بين

الوظائف الاجتماعية الراهنة والمأمولة للمنظمات الأهلية (جمعيات تنمية المجتمع المحلي).

عينة الدراسة وأدواتها

١ـ الإطار الجغرافي للدراسة: لتحديد الإطار الجغرافي للدراسة تم إتباع الخطوات التالية:

أ ـ تصنيف محافظات الجمهورية باستثناء المحافظات الحضرية إلي أربع مجموعات رئيسية وفقا للتقسيم الإداري للجمهورية (محافظات: وجه بحري (٩) ، شمال الصعيد (٤) ، جنوب الصعيد (٤) ، الحدود (٥)).

ب ـ اختيار محافظة واحدة عشوائياً من كل مجموعة من المجموعات السابق الإشارة إليها ، وهي علي الترتيب الدقهلية ، المنيا ، سوهاج ، شمال سيناء.

ج ـ لاختيار مركز من كل محافظة تم تصنيف مراكز كل محافظة من المحافظات المختارة إلي فئات طبقا لدرجة ريفيتها (عالي ، متوسط ، منخفض الريفية) ، من خلال بناء متصل ريفي ـ حضري Rural – Urban – Continuum متضمناً (٥) محاور رئيسية هي: عدد القري التابعة للقري الرئيسية بالوحدات المحلية القروية علي مستوي كل مركز إداري ، عدد العزب والكفور والنجوع ، عدد السكان الريفيين ، مساحة الزمام المنزرع ، نسبة عدد السكان الريفيين الأميين إلي جملة عدد السكان الريفيين.

د ـ تم الاختيار العشوائي لوحدة محلية قروية واحدة من كل فئة من فئات المراكز السابق تصنيفها وفقا لدرجة ريفيتها.

و ـ تم استخدام أسلوب الحصر الشامل للمنظمات التنموية الريفية الرئيسية المختارة العاملة في الوحدات المحلية القروية المختارة في البند السابق. وطبقاً لأسلوب الحصر الشامل تضمنت شاملة الدراسة في قري العينة عدد ١٩٩ منظمة منها ١٦٣ مدرسة ، ٣٦ جمعية تنمية مجتمع محلي. وقد بلغ نصيب قري محافظة الدقهلية ٦٥ منظمة تمثل حوالي (٣٢,٦٦%) من إجمالي المنظمات في العينة ، ومحافظة المنيا ٩٤ منظمة بنسبة (٤٧,٢٤%) ومحافظة سوهاج ٢٩ منظمة بنسبة (١٤,٥٨%) وأخيراً ١٢ منظمة بمحافظة شمال سيناء بنسبة (٥,٥٢%) من الإجمالي العام للمنظمات بقري عينة الدراسة كما هو موضح بالجدول رقم (١).

٢ـ الإطار البشري للدراسة : تم اختيار الإطار البشري للدراسة من بين المستفيدين من أنشطة وخدمات المنظمات التنموية الريفية المختارة حيث تم اختيارهم عشوائياً من أرباب الأسر المقيمة بصفة دائمة في نطاق خدمات المنظمات الريفية. وفي مجال تحديد حجم العينة تم الاعتماد علي معيار ألاتقل نسبة المستفيدين من خدمات المنظمات الريفية ، عن (٢%) من الأسر المقيمة في نطاق خدمات المنظمة ، مع مراعاة زيادة أعداد المستفيدين بمحافظة شمال سيناء لتعويض النقص في أعداد المنظمات ، وعليه بلغ إجمالي عدد المبحوثين نحو ٤٩٤ مبحوثا (رب أسرة).

وقد بلغ عدد المبحوثين ١٥٥ ، ٩٨ ، ١٠٣ ، ١٣٨ مبحوثاً بكل من الدقهلية ، والمنيا ، وسوهاج ، وشمال سيناء ، علي الترتيب، كما هو موضح بالجدول رقم (١).

٣ـ أدوات الدراسة: تحقيقاً لأهداف الدراسة تم الاستعانة بأداتين من أدوات جمع البيانات ، هما استمارة استبيان بالمقابلة ، حلقات النقاش ، حيث اتبعت الإجراءات التالية:

أ ـ استمارة الاستبيان : تم تصميمها متضمنة العديد من الأسئلة التي توضح أوجه الاستفادة من المنظمات والمشاكل التي تواجهها ومقترحات الحل من وجهة نظرهم. وقد تم اختبار الاستمارة مبدئياً ، بعد اعتماد صلاحيتها من الخبراء والمتخصصين ، حيث تم اختيار عينة عشوائية قوامها ٣٠ مبحوث بواقع ١٥ مبحوث من المستفيدين من خدمات المنظمات من وحدتين محليتين من الوحدات المحلية المختارة بمحافظتي الدقهلية وسوهاج ، وذلك لتصحيح وحدات الدراسة إما بالحذف أو التعديل أو إضافة وحدات أخرى تحقق انسجام وحدات الاستمارة ، وقد بلغت درجة التجانس بين وحدات الاستمارة ـ باستخدام طريقة الاتساق الداخلي Internal Consistency Method نحو (٨٠,٢%) ، كما بلغ معامل ثبات الاستمارة ، باستخدام طريقة النصفين المتماثلين نحو ٠,٧٢ ، ومعامل الصدق نحو ٠,٥٦٨.

ب ـ حلقات النقاش : تم استخدامه لاستكمال البيانات التي يصعب الحصول عليها من خلال أسلوب الاستبيان ، ولمصداقية المعلومات المتحصل عليها من خلاله نظراً للتفاعل المباشر بين الباحثين والمبحوثين ، وقد تركزت حلقات النقاش علي مجموعة من المحاور منها: المشكلات التي تواجه المنظمات الريفية في أدائها لمهامها ، والتعرف علي رؤية المستفيدين من أبناء المجتمع المحلي حول الوظائف المأمولة من وجهة نظرهم للمنظمات المختارة بغض النظر عن القوانين واللوائح التي تعمل في إطارها ، وطرح بعض النتائج التي

توصلت إليها الدراسة للتعرف علي وجهة نظرهم فيها.

وقد تم جمع بيانات جمع بيانات استمارة الاستبيان بالمقابلة من خلال الاستعانة بفريق بحثي محلي من أبناء الوحدات المحلية المختارة بعد تدريبهم علي جمعها. أما حلقات النقاش فقد قام بها الباحثين بأنفسهم. وقد استغرقت فترة جمع البيانات نحو عام كامل اعتبارا من سبتمبر عام ١٩٩٩.

متغيرات الدراسة وطرق القياس

يقصد بالوظائف الاجتماعية مجموعة الأنشطة والمهام التي تقدمها المنظمات الريفية لمجتمعها المحلي والتي من خلالها يتم تلبية احتياجات حقيقية وفعلية للمواطنين بما يرسخ من وجودها واستمرارها . وللكشف عن الفجوة القائمة بين الوظائف الاجتماعية الراهنة التي تؤديها المنظمات التنموية الريفية وتلك المأمولة اتبعت مجموعة الإجراءات التالية:

(١) تحديد الوظائف الاجتماعية الراهنة التي تقوم بها المنظمات الريفية كل في مجال عملها ويستفيد منها المواطنون بصورة مباشرة أو غير مباشرة وذلك بتوجيه سؤال مفتوح للمستفيدين لاستطلاع آرائهم حول مجالات الاستفادة من كل منظمة من المنظمات العاملة في القرية ، واعتبرت الإجابة مؤشرا رقميا يعكس عدد الوظائف الاجتماعية الراهنة التي تؤديها المنظمة ويستفيد منها الأهالي بالوحدة المحلية القروية.

(٢) تحديد الوظائف الاجتماعية المأمولة للمنظمات الريفية في ضوء رؤية المشرع ممثلة في القوانين واللوائح المنظمة * ، وكذلك رؤية أبناء المجتمع المحلي لما يجب أن تكون عليه تلك الوظائف بغية تحقيق نهضة تنموية شاملة بالقرية المصرية. ولتحقيق ذلك لجأت الدراسة إلي حصر الوظائف الاجتماعية المفترض أن تقوم بها المنظمات الريفية كل في مجال عملها والتي نصت عليها القوانين واللوائح التي تعمل في إطارها ثم أضيف إليها تلك الوظائف التي يأمل أبناء المجتمع المحلي تأديتها. ومن ثم تم إعداد قائمتين تضم كل قائمة الحد الأقصى للوظائف والمهام التي ينبغي علي كل منظمة قروية تأديتها (الوظائف المأمولة) كل في مجال اهتماماتها ، طبقاً لما ورد بالقوانين واللوائح المنظمة واستجابات المبحوثين في جميع الوحدات المحلية قروية موضوع الدراسة.

وبناءاً عليه تضمنت **القائمة الأولي** مجموعة الوظائف المأمول أن تؤديها المنظمة التعليمية الريفية (المدارس) في مختلف مجالات التعليم والتثقيف والتربية وقضاء أوقات الفراغ ، والنهوض بطفل القرية ، وبلغ عددها تسعة وظائف .

وتضمنت **القائمة الثانية** مجموعة الوظائف المأمول أن تؤديها جمعيات تنمية المجتمع المحلي لتحريك الجهود التطوعية وتقديم القروض الإنتاجية والنهوض بالمرأة الريفية ومحو الأمية ، وبلغ عددها ثمانية وظائف .

وللتعرف علي حجم الفجوة بين الوظائف الاجتماعية الراهنة والمأمولة تم طرح عدد الوظائف الاجتماعية الراهنة لكل منظمة من عدد الوظائف الاجتماعية التي نصت عليها لائحة النظام الأساسي للمنظمة مضافا إليها عدد الوظائف الاجتماعية المأمولة من وجهة نظر المستفيدين.

$$\text{فجوة الوظائف الإجتماعية \%} = \frac{\text{الوظائف الاجتماعية المامولة} - \text{الوظائف الاجتماعية الراهنة}}{\text{الوظائف الاجتماعية المأمولة}} \times ١٠٠$$

أولاً: ا

موضع الدراسة وبالتالي الفجوة بين المأمول والراهن بيانها كالآتي:

١) المنظمات التعليمية (المدارس):

أ - الوظائف الاجتماعية المأمولة للمنظمات التعليمية: وانحصرت في: التربية والتعليم ، تقوية ورفع المستوي التعليمي لضعاف الطلاب من خلال فصول ومجموعات التقوية ، تنشئة ورعاية الأطفال الصغار في سن ما قبل المدرسة بإلحاقهم برياض الأطفال ودور الحضانة التي يمكن إنشاؤها بالمدارس الابتدائية ، إتاحة الفرصة للطلاب لمزاولة الأنشطة الرياضية المختلفة بالإجازات الصيفية ، محو الأمية لأبناء المجتمع في دائرة عمل كل مدرسة ، المشاركة في رفع المستوي الثقافي والعلمي لأبناء المجتمع من خلال المشاركة في الأنشطة الثقافية المختلفة كما هو الحال في مهرجان القراءة للجميع ، التأمين الصحي علي التلاميذ ، ترسيخ قيم المحافظة علي نظافة البيئة في نفوس الطلاب ، توفير الأدوات والمستلزمات المدرسية.

ب - الوظائف الاجتماعية الراهنة للمنظمات التعليمية : أشارت نتائج الدراسة إلي أن الوظائف الاجتماعية الراهنة للمدارس (جدول رقم (٢)) بالمحافظات موضع الدراسة كان بيانها كالآتي:

(١) محافظة الدقهلية : أشار المبحوثين إلي أن الوظيفة الأساسية للمدارس هي التربية والتعليم (٧٦,٨%) ،

يليها المشاركة في رفع المستوي الثقافي والعلمي لأبناء المجتمع (٧,١%) ، يليها محو الأمية (٤,٥%) ، وكان أخر الوظائف الاجتماعية في الترتيب هي مزاولة الأنشطة الرياضية للطلاب (١,٣%).

(٢) محافظة المنيا : أشار المبحوثين إلي أن الأنشطة التعليمية هي الوظيفة الأساسية للمدارس هي التربية والتعليم (٤٦,٦%) ، تليها محو الأمية (٢٧,٥%) ، ثم التأمين الصحي علي التلاميذ (١٥,٣%) ، وكان أخر الوظائف الاجتماعية في الترتيب هي نظافة البيئة (٢,٣%).

(٣) محافظة سوهاج : أشار جميع المبحوثين إلي أن الوظيفة الوحيدة الراهنة للمدارس هي التعليم المنهجي (١٠٠%) بينما لا تزاول المدارس بمنطقة الدراسة أي وظائف أخرى من الوظائف المشار إليها آنفا.

(٤) محافظة شمال سيناء : أشار المبحوثين إلي أن وظائف المدارس تنحصر في توفير فصول تقوية لضعاف الطلاب (٦٩,٦%) ، ومزاولة الأنشطة التعليمية والثقافية (٣٠,٤%).٠

٢) المنظمات الأهلية (جمعيات تنمية المجتمع المحلي):

أ ـ الوظائف الاجتماعية المأمولة لجمعيات تنمية المجتمع المحلي: وانحصرت في: توفير دور الحضانة ، توفير مشاغل للفتيات والأسر المنتجة ، توفير ورش للتدريب الفني والمهني للشباب ، تقديم القروض الإنتاجية ، عقد الاجتماعات الإرشادية وزيادة الوعي التنموي ، تحفيظ القرآن ، تقديم المساعدات الاجتماعية ، محو الأمية.

ب ـ الوظائف الاجتماعية الراهنة لجمعيات تنمية المجتمع المحلي: أشارت نتائج الدراسة إلي أن الوظائف الاجتماعية الراهنة لجمعيات تنمية المجتمع المحلي (جدول رقم (٢)) بالمحافظات موضع الدراسة كان بيانها كالآتي:

(١) محافظة الدقهلية : أشار المبحوثين إلي أن الوظيفة الأساسية لجمعيات تنمية المجتمع المحلي هي توفير دور الحضانة (٣٦,٨%) ، يليها توفير مشاغل للفتيات (١٨,٧%) ، ثم تقديم القروض الإنتاجية (٥.١٣%) ، وأخيراً الأسر المنتجة (٨,٤%).

(٢) محافظة المنيا : أشار المبحوثين إلي أن الوظيفة الأساسية لجمعيات تنمية المجتمع المحلي هي توفير مشاغل للفتيات (٢٨,٦%) ، تليها محو الأمية (٢٥,٥%) ، وأخيرا تقديم أنشطة خدمية مختلفة (٢٢,٤%).

(٣) محافظة سوهاج : أشار المبحوثين إلي أن الوظيفة الأساسية لجمعيات تنمية المجتمع المحلي هي توفير دور الحضانة (٣٢%) ، تليها تحفيظ القرآن الكريم (٢٩,١%) ، وأخيرا تقديم المساعدات الاجتماعية (٢,٩%).

*** تم الاطلاع علي كل من لائحة النظام الأساسي وكذا اللائحة المالية والإدارية لكل من منظمات الدراسة ، واتضح أن لائحة النظام الأساسي تضم أغراض عمل المنظمة والتي تنعكس في نشاطها ، أما اللائحة المالية والإدارية التي تعمل بمقتضاها المنظمة فهي خاضعة لأحكام القوانين المنظمة لها ، وفيما يلي بيان بالقوانين والقرارات التي تم الإطلاع عليها:**

ـ قانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة ، ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٢ لسنة ١٩٦٦ والقرارات المنفذة له ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، الطبعة الحادية عشر ، القاهرة ، ١٩٩٨.

ـ القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة طبقا لأحدث القوانين المعدلة له : الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، الجزء الأول ، الطبعة السابعة عشر ، القاهرة ، ١٩٩٩ .

Rihan, I. I. and A. M. Shafik

١ مـــــــ

J. Agric. Sci. Mansoura Univ., 27 (12), December, 2002

٢ مـــــــ

(٤) محافظة شمال سيناء : أشار المبحوثين إلي أن الوظيفة الأساسية لها هي توفير مشاغل الفتيات (٣٥,٥%) ، تليها تقديم أنشطة خدمية (٣٣,٣%) ، وأخيرا تقديم القروض الإنتاجية (٣١,٢%).

ثانيا : الهدف الثالث:

تقدير الفجوة بين الوظائف الاجتماعية الراهنة والمأمولة للمنظمات الريفية بالوحدات المحلية القروية في المحافظات الأربعة موضوع الدراسة: تشير النتائج السابق الإشارة إليها إلي وجود تفاوت بين المحافظات في مستوي الإدراك والوعي للوظائف الاجتماعية للمنظمات موضوع الدراسة ، وبالتالي اختلف مستوي وحجم الفجوة بين الوظائف الاجتماعية الراهنة والوظائف الاجتماعية المأمولة لتلك المنظمات.

ولحساب حجم الفجوة بين الوظائف الراهنة وتلك المأمولة تم طرح عدد الوظائف الاجتماعية الراهنة التي ذكرها المبحوثين لكل منظمة من تلك المأمولة ثم قسمة الناتج علي إجمالي الوظائف الاجتماعية المأمولة لكل منظمة علي حده للحصول علي النسبة المئوية للفجوة كما هو موضح في (الجدول رقم (٣)).

وقد أوضحت النتائج أن محافظة سوهاج تتسم باتساع حجم الفجوة بين الوظائف الاجتماعية الراهنة والمأمولة بالنسبة **للمنظمات التعليمية** حيث تصل نسبة الفجوة إلي نحو (٨٨,٩%) ، تليها محافظة شمال سيناء حيث قدرت الفجوة بحوالي (٧٧,٨%) وربما يعود ذلك إلي انخفاض الوعي لدي المبحوثين بالوظائف الاجتماعية التي تقوم بها المدارس ، أو لارتفاع نسبة الأمية لديهم ، أو لارتفاع نسبة التسرب للتلاميذ بتلك المحافظات ، أو لعدم قيام المدارس بتلك المحافظات بالدور والوظائف الاجتماعية المنوطة بها أو كل هذه الأسباب مجتمعة . أما عن النسبة المئوية لحجم الفجوة بين الوظائف الراهنة وتلك المأمولة للمنظمات التعليمية بمحافظتي الدقهلية والمنيا فلقد بلغت نسبتها حوالي (٢٢,٢%) ، (٣٣,٣%) لكل من المحافظتين علي الترتيب مما يشير إلي ارتفاع الوعي بالوظائف الاجتماعية للمنظمة التعليمية بتلك المحافظات حيث تقوم مدارسها بالجانب الأكبر من الوظائف الاجتماعية المنوطة بها.

وبشكل عام بلغت النسبة المئوية لحجم الفجوة بين الوظائف الاجتماعية الراهنة وتلك المأمولة للمنظمة التعليمية في محافظات الدراسة الأربع حوالي (٥٥,٥%).

وفيما يختص **بجمعيات تنمية المجتمع المحلي** فيلاحظ أن محافظة شمال سيناء تتسم باتساع حجم الفجوة بين الوظائف الراهنة والمأمولة حيث تصل نسبة الفجوة إلي (٦٢,٥%) ، تليها محافظة المنيا وتصل نسبة الفجوة بها إلي نحو (٥٠%) ، تليها محافظتي سوهاج والدقهلية وتصل نسبة الفجوة بهما إلي نحو (٢٥%) لكل منهما.

ثالثاً: الهدف الرابع والخامس:

المشاكل التي تواجه المنظمات ومقترحات حلها:

أوضحت نتائج الدراسة أن المشاكل التي تواجه المنظمات الاجتماعية المعنية بالمحافظات موضع الدراسة من وجهة نظر المبحوثين (جدول رقم (٤)) ، وكذلك مقترحات حلول تلك المشاكل (جدول رقم (٥)) يمكن عرضها فيما يلي:

١) المنظمات التعليمية (المدارس):

(١) محافظة الدقهلية: أشارت نتائج الدراسة إلي أن أهم المشاكل التي تواجه المدارس هي زيادة الكثافة العددية للفصول (٢٣,٩%) ، تليها انتشار الدروس الخصوصية (٢٢,٦%) ، ثم تدهور حالة المباني (٢١,٩%) ، وأخيراً عدم توافر أنشطة حرفية بالمدرسة (٠,٦%).

أما عن مقترحات الحلول لتلك المشاكل فقد تمثلت في إقامة مدارس جديدة وإحلال وتجديد الحالي (٣٩,٣%) ، تليها محاربة الدروس الخصوصية (١٤,٣%) ، ثم تعيين خريجي كليات التربية للتدريس (١٣,١%) ، وأخيراً توفير الاعتمادات للأنشطة الحرفية (١,١%).

(٢) محافظة المنيا: أشارت نتائج الدراسة إلي أن أهم المشاكل التي تواجه المدارس هي زيادة الكثافة العددية للفصول (٣٠,٧%) ، تليها انتشار الدروس الخصوصية (١٧,٨%) ، ثم قلة عدد المدرسين التربويين (١٦,٨%) ، وأخيرا تعدد فترات الدراسة (١%).

أما عن مقترحات الحلول لتلك المشاكل فقد تمثلت في إقامة مدارس جديدة وإحلال وتجديد الحالي (٥٨,٧%) ، تليها زيادة عدد المدرسين (٣٥,٣%) ، ثم توفير أجهزة ومكتبات حديثة (٣,٩%) ، وأخيرا تشغيل المدارس علي فترتين (٢%).

(٣) محافظة سوهاج: أشارت نتائج الدراسة إلي أن أهم المشاكل التي تواجه المدارس هي قلة عددها (٣٠,٦%) ، تليها انخفاض كفاءة المدرسين (٢٠,٨%) ، ثم انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية (١٦%) ، وأخيراً تدهور حالة المباني ، وعدم وجود دورات مياه (٠,٧% لكل منهما).

٤ من الأصل

أما عن مقترحات الحلول لتلك المشاكل فقد تمثلت في إقامة مدارس جديدة وإحلال وتجديد الحالي (٤٥,٤%) ، تليها تأهيل المدرسين وتدريبهم (٢٠,٢%) ، ثم محاربة الدروس الخصوصية (١٧,٢%) ، وأخيرا إنشاء معاهد أزهرية (٣%).

(٤) محافظة شمال سيناء: أشارت نتائج الدراسة إلي أن أهم المشاكل التي تواجه المدارس هي قلة عدد المدرسين التربويين (٦٣,٨%) ، تليها انخفاض المستوي التعليمي (٢١,٧%) ، وأخيراً قلة عدد المدارس (١٤,٥%).

أما عن مقترحات الحلول لتلك المشاكل فقد تمثلت في زيادة عدد المدرسين (٧٧,٧%) ، تليها تأهيل المدرسين وتدريبهم (١٥,٩%) ، وأخيرا إقامة مدارس جديدة وإحلال وتجديد الحالي (٦,٤%).

٢) المنظمات الأهلية (جمعيات تنمية المجتمع المحلي):

(١) محافظة الدقهلية: أشارت نتائج الدراسة إلي أن أهم المشاكل التي تواجه جمعيات تنمية المجتمع المحلي هي عدم توافر التمويل المناسب (١٥,٨%) ، تليها كثافة عدد الأطفال بالحضانة (١٤,٨%) ، ثم اقتصار عضوية الجمعيات علي فئات معينة (١٣,٧%) ، وأخيرا عدم القدرة علي تسويق المنتجات (٧,٧%).

أما عن مقترحات الحلول لتلك المشاكل فقد تمثلت في زيادة مشاركة الأهالي خاصة المرأة في الأنشطة (٢٧,٨%) ، تليها دعم الدولة المالي لأنشطة الجمعيات (٢٠,٤%) ، ثم زيادة فصول دور الحضانة بالجمعية (١٨,٥%) ، وأخيراً حل المشاكل التسويقية (٣,٧%).

(٢) محافظة المنيا: أشارت نتائج الدراسة إلي أن أهم المشاكل التي تواجه جمعيات تنمية المجتمع المحلي هي عدم توافر التمويل المناسب (٥٢%) ، تليها الاهتمام بالمصالح الخاصة علي حساب المصالح العامة (٤٨%).

أما عن مقترحات الحلول لتلك المشاكل فقد تمثلت في زيادة الدعم المالي للجمعيات (١٠٠%).

(٣) محافظة سوهاج: أشارت نتائج الدراسة إلي أن أهم المشاكل التي تواجه جمعيات تنمية المجتمع المحلي هي عدم وجود محفظين للقرآن الكريم (٤٨%) ، تليها عدم وجود مشرفات (٢١,٩%) ، ثم حدودية إعداد القادة والمرشدين (١٧,٩%) ، وأخيراً عدم توافر التمويل المناسب (٥,٧%).

أما عن مقترحات الحلول لتلك المشاكل فقد تمثلت في توفير محفظين للقرآن الكريم ، وزيادة عدد المشرفات والمدربات (٢٩% لكل منهما) ، تليها توفير قادة ومرشدين (٢١,٧%) ، وأخيراً عقد الدورات التدريبية (٥,٨%).

(٤) محافظة شمال سيناء: لم يشر المبحوثين إلي أي مشاكل تواجهها الجمعيات وبالتالي لم تكن هناك مقترحات في هذا الشأن ، الأمر الذي يعني ضعف إدراك المبحوثين بأهمية ودور جمعيات تنمية المجتمع المحلي بمحافظة شمال سيناء .

المناقشة

في ضوء النتائج السابقة يمكن استخلاص ما يلي:

١ــ أن المتوسط العام للنسبة المئوية لحجم الفجوة بين الوظائف الراهنة والمأمولة للمنظمات الريفية بالمحافظات موضع الدراسة تراوحت بين (٥٥,٥%) للمنظمات التعليمية (المدارس) ، بينما بلغت نحو (٤٠,٦%) في المنظمات الأهلية (جمعيات تنمية المجتمع المحلي) مما يوضح أن أكثر الفجوات اتساعا في المنظمات التعليمية المنظمات الأهلية.

٢ـ بلغت النسبة المئوية لحجم الفجوة بين الوظائف الراهنة وتلك المأمولة للمنظمات التعليمية في محافظات الدراسة الأربع حوالي (٥٥,٥%) وهي بطبيعة الحال نسبة عالية لا تتلاءم مع الوظائف الاجتماعية التي ينتظرها أبناء المجتمع المحلي من تلك المنظمات الهامة المسئولة عن الأجيال الحالية والمستقبلية من أبناء تلك المحافظات مما يتطلب إعادة النظر وتقييم أداء تلك المنظمات والتعرف علي المشاكل التي تواجهها في مجال أدائها لوظائفها ، وتذليل تلك المشاكل وإيجاد الحلول العلمية لها وتوفير الدعم الفني والمادي بما يمكنها من إطلاق طاقاتها الكامنة .

أما عن أهم المشاكل التي تواجه المنظمات التعليمية بالمحافظات موضع الدراسة من وجهة نظر المبحوثين فتمثلت حسب أهميتها النسبية في : قلة عدد المدارس ، انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية ، الكثافة العالية للتلاميذ بالفصول ، قلة عدد المدرسين التربويين ، انخفاض كفاءة المدرسين ، انخفاض المستوي التعليمي ، تدهور حالة المباني ، ارتفاع المصروفات المدرسية.

٣- وفيما يختص بجمعيات تنمية المجتمع المحلي فيلاحظ أن محافظة شمال سيناء تتسم باتساع حجم الفجوة بين الوظائف الراهنة والمأمولة حيث تصل نسبة الفجوة إلي (٦٢,٥%) ، تليها محافظة المنيا وتصل نسبة الفجوة بها إلي نحو (٥٠%) ، تليها محافظتي سوهاج والدقهلية وتصل نسبة الفجوة بها إلي نحو (٢٥%) بما قد يعني فاعلية وظائف جمعيات تنمية المجتمع المحلي أو زيادة وعي المبحوثين في محافظتي الدقهلية وسوهاج عنها في شمال سيناء والمنيا.

أما عن المشاكل التي تواجه جمعيات تنمية المجتمع المحلي بالمحافظات موضع الدراسة من وجهة نظر المبحوثين فتمثلت حسب أهميتها النسبية في : عدم توافر التمويل المناسب ، الاهتمام بالمصالح الخاصة علي حساب المصالح العامة ، كثافة عدد الأطفال بدور الحضانة التابعة للجمعيات ، اقتصار عضوية الجمعيات علي فئات معينة.

التوصيات

وبناءاً علي ما تقدم يمكن للدراسة اقتراح بعض **التوصيات** التي قد تسهم في سد الفجوة في الوظائف الاجتماعية للمنظمات موضع الدراسة وتواجه المشاكل التي تعاني منها تلك المنظمات نوجزها فيما يلي:

(١) ضرورة إعادة النظر في اللوائح والقوانين والتشريعات المنظمة لعمل المنظمات الريفية بإعطائها قدرا من المرونة وحرية الحركة في مجال التعامل مع الواقع الريفي بتفويض قدرا أكبر من السلطات والصلاحيات للقائمين عليها بدلا من الرجوع إلي السلطات الأعلى في أغلب الحالات ، أما لاستطلاع الرأي حول ما يجب أو ما يمكن عمله حيال مشكلة من المشاكل ، أو في انتظار قرار يتعلق بموضوع ما قد يتأخر بعض الوقت مما قد يترتب عليه إما بطء العمل وضعف حيويته ، أو فقدان متخذي القرار الحماس والشجاعة في حل المشكلات ومن ثم الإصابة بالإحباط والبعد عن المواجهة خوفا من تحمل المسئولية.

(٢) وضع استراتيجية تنموية للنهوض بالمنظمات الريفية تتضمن سياسات بعيدة المدى وأخرى متوسطة المدى في مجال تقديم المعونة الفنية المستمرة لهذه المنظمات بغرض توفير المعارف والمهارات والخبرات اللازمة لدعم المنظمات في أعمالها من ناحية وأبنيتها المؤسسية من ناحية ثانية.

(٣) وضع خطة تدريبية متكاملة للنهوض بمعارف ومهارات العاملين في المنظمات الريفية ، بحيث لا -- تقتصر متضمنات الخطة علي الجوانب الفنية لعمل تلك المنظمات بل يجب أن تتعداها لتشمل مهارات التدريب في مجال العلاقات الإنسانية ومهارات القيادة والتنسيق واتخاذ القرار.

(٤) تفعيل دور العمل التطوعي للمنظمات غير الحكومية الريفية خاصة في جمعيات تنمية المجتمع المحلي باعتبارها أكثر التنظيمات الشعبية شيوعا وانتشارا في القرية المصرية حيث أن ذلك من شأنه التأكيد إيجابيا علي قدرات المنظمات غير الحكومية في مواجهة المشكلات التنموية الريفية الاقتصادية والاجتماعية.

(٥) ضرورة أن تتبني وزارتي التنمية المحلية والشئون الاجتماعية خطة يتم بمقتضاها توعية وتثقيف المنظمات الحكومية العاملة في المجال التنموي بالريف المصري علي أهمية دعم المنظمات غير الحكومية واعتبارها شريكا في عملية التنمية وليس منافسا لها.

المراجع

إبراهيم إبراهيم ريحان (دكتور): رؤية حول دور المنظمات الأهلية الريفية في الإرشاد الزراعي - مؤتمر الإرشاد الزراعي وتحديات التنمية الزراعية في الوطن العربي - اتحاد الجامعات العربية - جامعة القاهرة - ١٩٩٨.

أحمد جمال الدين وهبه (دكتور): الملامح الرئيسية للمجتمعات المحلية الريفية ، محاضرات غير منشورة ، قسم بحوث المجتمع الريفي - معهد بحوث الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية - ١٩٩١.

أحمد عز الدين الشرقاوي: دور المنظمات الاجتماعية في تخطيط وتنفيذ برامج التنمية الريفية - رسالة ماجستير - كلية الزراعة - جامعة عين شمس - ١٩٩٣.

أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا : تطوير وتحديث التنظيمات الريفية - مشروعات الخطة الخمسية الرابعة - الشعبة المشتركة لبحوث تنمية القرية القاهرة ٢٠٠٠م.

الأمانة العامة للإدارة المحلية: قانون نظام الإدارة المحلية ولائحته التنفيذية ، الهيئة العامة للمطابع الأميرية - القاهرة - ١٩٨٩.

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية: قرار رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة رقم ٣٤٦ لسنة ١٩٩٢ باعتماد النظام الأساسي لمراكز شباب القري ـ الجزء الثاني ـ القاهرة ـ ١٩٩٣.
الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية: قانون التعاون الزراعي رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ والقرارات التنفيذية الصادرة بشأنه ـ الطبعة السادسة ـ القاهرة ـ ١٩٩٧.
الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية: قرار وزير الإدارة المحلية ووزير الصحة والسكان رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٩٧ بإصدار اللائحة الأساسية للمستشفيات والوحدات الطبية التابعة لوحدات الإدارة المحلية ـ الطبعة الأولي ـ القاهرة ـ ١٩٩٧.
الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية: قانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة ، ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٢ لسنة ١٩٦٦ والقرارات المنفذة له ـ الطبعة الحادية عشر ـ القاهرة ـ ١٩٩٨.
الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية: القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة طبقا لأحدث القوانين المعدلة له ـ الجزء الأول ـ الطبعة السابعة عشر ـ القاهرة ـ ١٩٩٩ .
جهاز بناء وتنمية القرية المصرية: مرجع رئيس القرية في الإدارة المحلية وتخطيط المشروعات والتعاقد عليها ـ المكتب الاستشاري كيمو نكس ـ القاهرة ـ ١٩٩١.
عبد العزيز محمد شفيق ، مجدي علي يحي (دكاترة): دور جمعيات تنمية المجتمع المحلي في تنشيط المشاركة الشعبية كأحد آليات التنمية الريفية في محافظة القليوبية ـ بحث منشور ـ مجلة التنمية المتكاملة ـ المجلد الثالث ـ العدد الخامس ـ ١٩٩٧.
عماد الدين عيد: الصحة العامة وبرامجها ـ المكتب الجامعي الحديث ـ الإسكندرية ـ ١٩٨٣.
غريب سيد أحمد (دكتور): علم الاجتماع الريفي ـ دار المعرفة الجديدة ـ الإسكندرية ـ ١٩٨٥.
فوزي بشر أحمد: معوقات تنمية المجتمع المحلي في الريف المصري "دراسة تطبيقية توضح وجهة نظر أخصائي التنمية الريفية بمحافظة الفيوم" ـ رسالة ماجستير ـ كلية الخدمة الاجتماعية ـ جامعة حلوان ـ ١٩٧٤.
لويس كامل مليكه: سيكولوجية الجماعات والقيادة ـ الجزء الأول ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ القاهرة ـ ١٩٨٩.
محروس محمود علي خليفة: جمعية تنمية المجتمع في القرية المصرية الجديدة "دراسة وصفية مطبقة علي جمعية قرية عمر شاهين قطاع جنوب التحرير" ـ رسالة ماجستير ـ كلية الخدمة الاجتماعية ـ جامعة حلوان ـ ١٩٨٦.
محسن بهجت محمد عبد المجيد: دراسة لبعض العوامل المؤثرة علي أداء جمعيات تنمية المجتمع المحلي ـ رسالة ماجستير ـ كلية الزراعة ـ جامعة عين شمس ـ ١٩٨١.
محمد إبراهيم عنتر: دور الوحدات المحلية في التنمية الريفية ـ رسالة ماجستير ـ كلية الزراعة بكفر الشيخ ـ جامعة طنطا ـ ١٩٨٩.
محمد عبد الوهاب جاد الرب: بعض العوامل المنظمية المجتمعية الريفية المحلية المؤثرة علي فعالية التعاونيات الزراعية المحلية متعددة الأغراض في بعض قري محافظتي الغربية وكفر الشيخ ـ رسالة ماجستير ـ كلية الزراعة ـ جامعة الإسكندرية ـ ١٩٨٩.

THE GAB BETWEEN THE RECENT & EXPECTED SOCIAL FUNCTIONS FOR SOME RURAL ORGANIZATIONS IN SOME GOVERNORATES.

Rihan , I.I. and A. M. Shafik

Rural Society and Agric Extension Dept. Fac. of Agric. Ain Shams Univ.

ABSTRACT

The study aimed at identifying the recent & expected social functions in some rural developmental organizations and the size of this gab among these social functions, and also the problems & solutions from the interviewees point of view.

To achieve the previous objectives, a village from each governorate, was chosen. As from Delta, Dakhalia govermorate was chosen & North upper Egypt : El.menia governorate, & South upper Egypt : Sohag governorate and finally from the borders governorates : North Sinai was choosen .

The study covered (199) organization (163 schools, 36 local community development associations).

The number of interviewees were about (494) of the head households distributed as follows: (155) interviewees from Dakhalia, (98) from El menia, (103) from Sohag, (138) from North Sinai.

Two data collection tools were used : an interview by questionnaire, and group discussions. A local team after training were used, besides researchers to collect the questionnaire, and organize the group discussions. The data collection took about a year, started in September 1999.

The results of the study indicated that the general average of the gab in the educational organizations (schools) was about (55.5%), Sohag represented the highest average (88.9%), and Dakhalia was the lowest (22.2%).

In the non-governmental organizations (local community development. Associations), was about (40.6%), North Sinai was the highest (62.5%), Dakhalia & Sohag were the lowest (25 %).

Finally, the study offered the following recommendations: reconsider the rules & laws, which organize the work of such rural organizations, establishing a developmental strategy to enchance it, besides an integrated training plan to enchance & improve the skills and knowledge of those working in such organizations. Also, the study recommended to enchance the volunteering work of the non-governmental organizations such as local community development associations and cooperatives, beside both local development & social affaires ministries should adopt a plan to awere and educate the governmental organizations involved in the developmental field in rural Egypt.

❖ **Rural sociology & Agriculture Extension Department – Faculty of Agriculture – Ain shams university.**

❖ **Developing and Modernizing Rural Organization**